DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/GCF/1
4 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

الإطار الأول للتعاون القطري

تقرير مدير البرنامج

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٢	٢
أولاً	- الحالة العالمية من منظور التنمية البشرية المستدامة: الأساس المنطقي لبرنامج عالمي	٣ - ٧	٢
ثانياً	- نتائج ودروس التعاون السابق	٨ - ١٣	٣
	ألف - البرامج العالمية والأقاليمية	٩ - ١٠	٣
	باء - موارد البرنامج الخاصة	١١ - ١٢	٤
	جيم - التوصيات والدروس المستفادة	١٣	٤
ثالثاً	- الأهداف والاستراتيجية	١٤ - ١٧	٥
رابعاً	- التركيز المواضيعي	١٨	٦
خامساً	- الترتيبات الإدارية	١٩ - ٢٦	١١
سادساً	- الترتيبات المالية	٢٧ - ٣١	١٢
سابعاً	- إجراءات المجلس التنفيذي	٣٢	١٣

271196 271196 96-30619

مقدمة

١ - أدمج المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، موارد الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة في بند واحد (١ - ٣) رصد له ٤,٢ في المائة من مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيستخدم تعبير "البرنامج العالمي" للإشارة إلى كل الأنشطة المشمولة في البند ١ - ٣. وتتضمن هذه الوثيقة إطاراً للبرنامج العالمي لفترة الثلاث سنوات التي تبدأ في عام ١٩٩٧، وتركز على الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة الرئيسية العامة. وسيتولى مكتب السياسات ودعم البرامج إدارة البرنامج العالمي.

٢ - وقد نتج البرنامج العالمي عن عملية تشاور واسعة النطاق مع مختلف أفرقة الخبراء المواضيعية وعدد مختار من الوكالات والمكاتب الشريكة للأمم المتحدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والبرنامج العالمي مبني على مهمة وولاية البرنامج الإنمائي اللتين أيدهما المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤. ويسترشد البرنامج العالمي أيضاً بالمؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ والتي حددت القضايا والتحديات الأساسية لجدول أعمال دولي جديد.

أولاً - الحالة العالمية من منظور التنمية البشرية المستدامة: الأساس المنطقي لبرنامج عالمي

٣ - رغم تزايد الدخل العالمي بالقيمة الحقيقية سبعة أضعاف في العقود الخمسة الأخيرة، فإن أكثر بكثير من بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وما زال الفقر يتزايد في جميع أنحاء العالم. وهناك خطر أن تؤدي العولمة إلى تهميش شرائح اجتماعية عريضة - بل بلدان بأكملها. ولا شك في أن الأسواق المفتوحة والتجارة الواسعة والاستثمار المباشر الأجنبي والتكنولوجيات الجديدة تزيد الفعالية والنمو الاقتصادي الشامل، متيحةً بذلك فرصاً للتنمية. ومع ذلك فإن البقاء في المجتمع العالمي البازغ يتوقف على المعرفة والمعلومات - ومعظم أقل البلدان نمواً يفتقر إلى القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات العامة الجديدة. وإذا كان يمكن أن تعود العولمة بمكاسب طويلة المدى على العالم بصفة عامة، فإن الهوة بين البلدان وفيما بينها يمكن أن تزداد اتساعاً. ومما يثير القلق أن كثيراً من البحوث القريبة العهد يذهب إلى حد التشكيك في العلاقة الإيجابية المفترض وجودها بين العولمة والنمو وتخفيف حدة الفقر.

٤ - ويتسم الاقتصاد العالمي الجديد بسمة بارزة أخرى، هى أن التنافس على الموارد سيزداد حدة. ومخاطر الإغراق الاجتماعي والبيئي مخاطر حقيقية. فالبيئة الطبيعية تتعرض بالفعل لمخاطر متزايدة بسبب سرعة التصنيع والتجهيز بالمحركات ونمو المدن الضخمة وتزايد الفقر. ومع أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قد حدد أهدافاً واضحة للإدارة والاستخدام المستديمين لقاعدة الموارد الطبيعية، فإنه لم يأت بالمنهجيات المطلوبة جداً لتنفيذ هذه الأهداف.

٥ - وفي الوقت الذي ستزداد فيه سلطة الشركات الكبيرة في دنيا العولمة، فإنه سيحدث تناقص مناظر في نفوذ الحكومات التي ينوء كثير منها تحت عبء الديون ويعجز عن تحقيق التوازن في ميزانياته. ويقتضي تضاؤل سيادة الدول، مقترناً بهياكل الحكم الضعيفة بالفعل في عديد من البلدان، اتخاذ تدابير متضافرة سعياً إلى تحسين أساليب الحكم.

٦ - ورغم الكفاح المستميت لتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، فإن الفروق بين الجنسين ما زالت تشكل واحداً من أدوم التباينات داخل الدول وفيما بينها. ومع كون ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من فقراء العالم من النساء، يصبح تأنث الفقر حقيقة لا يمكن لأحد تجاهلها وتتطلب قدراً كبيراً من إعادة التفكير ومن العمل.

٧ - ولا بد لجعل التنمية البشرية المستدامة حقيقة واقعة من اتباع نهج أكثر تكاملاً، نهج تكون فيه حركة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية إلى الأمام حركة متضافرة. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا النهج بمسؤولية خاصة وتتاح له فرص خاصة، بما يملك من شبكة ميدانية واسعة، للإسهام في إطار متكامل للتنمية. ونظراً إلى تعقد هذه المهمة، فإنه لابد من تعزيز نهج متعدد التخصصات في البحوث وفي تطوير المنهجيات، بما في ذلك الأدوات والمؤشرات التحليلية. وسيتعاون البرنامج العالمي تعاوناً وثيقا مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها في هذا العمل.

ثانياً - نتائج ودروس التعاون السابق

٨ - في الدورة الخامسة، وفرت الموارد المتاحة في إطار البرامج العالمية السابقة الدعم للبحث العالمي الاستراتيجي (٩٤ مليون دولار)؛ ووفرت الموارد المتاحة في إطار البرامج الأقاليمية الدعم لتطبيق التكنولوجيات الجديدة (٣١ مليون دولار)؛ ووفرت الموارد المتاحة من موارد البرنامج الخاصة الدعم لتعزيز المجالات المواضيعية الرئيسية التي حددها مجلس الإدارة (٢٨٤ مليون دولار). والتقييمات المتعمقة للبرامج العالمية والأقاليمية ولموارد البرنامج الخاصة متاحة.

ألف - البرامج العالمية والأقاليمية

٩ - قدمت البرامج العالمية والأقاليمية إسهامات كبيرة في تعزيز القدرة البحثية للبلدان النامية ودعمت الجهود البحثية الرئيسية في مجالات شتى، مثل الأمصال والمخدرات والمنتجات الزراعية العالية الغلة، فأفادت بذلك ملايين الناس. فالبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، من المشتركين في إنشاء المشاريع الدولية الكبيرة، مثل الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، والبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق الحارة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وقد عبئ قدر كبير من الموارد من خلال هذه السبل وأعيد توجيه الاستثمارات القطرية تحقيقا لأهداف كل منها.

١٠ - وقد ازداد إقرار تقييم البرامج العالمية والأقاليمية بالمساهمات المهمة التي قدمتها مشاريع عديدة في تشجيع تغيير طريقة الحكومات والوكالات الإنمائية في التفكير والعمل، صوب نهج متعدد التخصصات بقدر أكبر. وأشير بوجه خاص في هذا الصدد إلى مشروع المياه والمرافق الصحية ومشروع الإدارة الحضرية. ويوجه تقرير التقييم الاهتمام أيضاً إلى شبكة التنمية المستدامة باعتبارها مبادرة أثبتت فعاليتها الفائقة في التركيز على مركزية المعلومات في مجال التمكين وبناء القدرات.

باء - موارد البرنامج الخاصة

١١ - أسهمت موارد البرنامج الخاصة بشكل مباشر وبقدر كبير في تحويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من منظمة تمويلية إلى حد كبير إلى منظمة تقوم بدور أقوى وقيادي غالباً في مجالات السياسة العامة والمجالات التقنية المهمة في إطار السياق الشامل للتنمية البشرية المستدامة. وقد نجحت في الحث على اتخاذ مبادرات مبتكرة وحفازة في المجالات التي يركز عليها البرنامج الإنمائي، ومنها أفكار لبرامج جديدة، ومنهجيات جديدة لإشراك المستفيدين والشركاء في التنمية، ونهج جديدة للتعاون الإنمائي، والاستخدام الإبداعي للتكنولوجيات الجديدة. وعلاوة على ذلك، يلقي التقييم الضوء على وجود ما يدل بقوة على تحريك موارد البرنامج الخاصة لموارد ومؤسسات أخرى لدعم أهداف البرنامج الإنمائي، ووضع المسائل المتصلة بمجالات التركيز الستة، المحددة في مقرر مجلس الإدارة ٩٠/٣٤، في مجال الاهتمام العام.

١٢ - فعلى سبيل المثال، عمدت آلية المائدة المستديرة التي يديرها البرنامج الإنمائي إلى إعادة توجيه التعاون التقني صوب التنمية التي محورها الناس، وعبأت حوالي ٥٠٠ مليون دولار لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأكثر من بليون دولار لأنغولا. وقد ساعد كتيب الإدارة البيئية ومبادئها التوجيهية، المستخدمان في برنامج تدريبي قدم في ١١٥ بلداً، على إدماج المنظورات البيئية في التخطيط الإنمائي، وبيّنا الحاجة إلى إشراك الشركاء غير الحكوميين في عملية التخطيط. وساعدت موارد البرنامج الخاصة البرنامج الإنمائي كذلك في تقديم مساهمات كبيرة في الأحداث العالمية الرئيسية، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتمكن البرنامج الإنمائي أيضاً من اتخاذ مبادرات توضح الصلة الحاسمة بين الصحة والتنمية في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

جيم - التوصيات والدروس المستفادة

١٣ - سيستفيد البرنامج العالمي من الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من برامج الدورة الخامسة، وبوجه خاص:

(أ) وضع مؤشرات إنمائية فعالة، سواء لتحليل الحالة أو تقييم الأداء؛

(ب) مواصلة التجريب والابتكار والبحث لإيجاد نهج إنمائية بديلة تقوم على المشاركة وتتسم بتعدد التخصصات؛

(ج) الإبقاء على مستوى معين من المرونة في البرنامج لتمكينه من الاستجابة للقضايا الرئيسية البازغة ذات الأهمية الكبيرة إقليمياً وعالمياً؛

(د) إدماج قضايا الجنسين بشكل تام في جميع المبادرات المتخذة؛

(هـ) تحديد أنشطة في إطار موحد تقوم على عدد قليل من الأهداف الطويلة الأجل والبرامج الرئيسية الشاملة؛

(و) كفالة التناسق على صعيد المنظومة بتحديد أنشطة جديدة وتنفيذها، بما يتفق مع البرامج والأولويات الإقليمية والقطرية الشاملة وبالتشاور التام مع جميع الشركاء في المشاريع وممولييها؛

(ز) تركيز الموارد المدارة عالمياً على المهام التحليلية والمعيارية والاستشارية وترك إدارة الأنشطة التنفيذيه في الميدان للمكاتب القطرية.

ثالثاً - الأهداف والاستراتيجية

١٤ - يهدف البرنامج العالمي إلى ما يلي:

(أ) اقتراح نهج متعدد التخصصات في معالجة التنمية، والدعوة إلى هذا النهج الذي يشمل شواغل اجتماعية وبيئية وشواغل تتعلق بمسائل الجنسين في إطار الاقتصاد الكلي؛

(ب) دعم المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في صوغ البرامج، وتيسير حصولها على المعرفة وعلى الأفضل من الممارسات والأدوات والمنهجيات من أجل التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) معالجة القضايا الإنمائية المهمة والبازغة ذات الأهمية الكبيرة عالمياً أو إقليمياً.

١٥ - وفي نهاية فترة الثلاث سنوات، سيستهدف البرنامج العالمي أن يكون قد شارك بقدر كبير في تحديد إطار للتنمية يتضمن شواغل اقتصادية واجتماعية وبيئية ومتصلة بمسائل الجنسين. وبهذه الطريقة يتعزز دور البرنامج الإنمائي في الدعوة ودوره كشريك أساسي للحكومات في سعيها إلى اتباع نهج متكاملة ومتعددة التخصصات إزاء التنمية البشرية المستدامة. كذلك فإن الأنشطة التي يدعمها البرنامج العالمي ستفضي إلى تعزيز القدرات في مجال التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني، مع التركيز على النهج الكفيلة بالقضاء على الفقر. ومما يتسم بذات الأهمية أن البرنامج، بتحويله للولاية العريضة للبرنامج الإنمائي إلى أدوات ومنهجيات عملية، سيكون قد عزز النوعية الشاملة لبرامج البرنامج الإنمائي وتنفيذها.

١٦ - وقد روعي في تصميم استراتيجية البرنامج العالمي: (أ) ولاية البرنامج الإنمائي وعملية التشاور والدروس المستفادة؛ (ب) الميزة المقارنة لبرنامج مدار مركزياً يشمل قضايا ذات أهمية عالمية كبيرة؛ (ج) الموارد المالية المحدودة؛ (د) تشابك ونطاق المسائل المشمولة. وفيما يلي أهم سمات الاستراتيجية:

(أ) سيركز البرنامج العالمي أساساً على دعم وضع أطر السياسة الوطنية واستراتيجيات البرامج، وكذلك اختبار المنهجيات والمؤشرات والمبادىء التوجيهية والأدوات التي تساعد على دفع أهداف التنمية البشرية المستدامة قدماً. ولن يدير البرنامج العالمي أى أنشطة تنفيذية على الصعيد الميداني. وستركز التدخلات على الدعم والتوجيه، مع العمل أحيانا على اختبار وتوجيه النهج والمشاريع البيانية الجديدة في بعض البلدان. وسيكون الهدف الاستفادة من الخبرات ومن الأدوات والمنهجيات المتاحة بالفعل نتيجة للعمل الذي سبق للبرنامج الإنمائي ولمؤسسات أخرى القيام به؛

(ب) نظراً إلى تشابك ونطاق المسائل المشمولة، ستُبذل جهود متضافرة لإقامة وتعزيز تشاركات وتحالفات استراتيجية تتعدد فيها الجهات الفاعلة إنمائياً، مع الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي ومراكز البحوث المتقدمة؛

- سيقوم البرنامج العالمي، بناء على طلب المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، بدعم وضع برامج إقليمية ووطنية من خلال بعثات وضع البرامج، وتحديد الخبرة، على أساس أن تنفيذ البرامج الراهنة سيمول من مصادر أخرى؛

- سيضطلع البرنامج العالمي كذلك ببحوث وتحليلات ودعوة استراتيجية بشأن الاتجاهات العالمية البازغة والمسائل المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة؛

- سيتفاعل البرنامج العالمي مع الخبرات والدروس على الصعيدين العالمي والإقليمي وييسر تعلم وتكرار أفضل الممارسات عبر العالم.

١٧ - وينبغي أن تفي تدخلات البرنامج العالمي بالمعايير التالية: (أ) أن تدخل في ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما تحددت في المقرر ١٤/٩٤؛ (ب) أن تنبني على المزايا المقارنة للبرنامج الإنمائي؛ (ج) أن تضيف قيمة إلى البرامج القطرية والإقليمية.

رابعاً - التركيز المواضيعي

١٨ - ستتوزع أنشطة البرنامج العالمي على خمس فئات عريضة مترابطة ترابطا وثيقا. وستدمج الشواغل المتعلقة بمسائل الجنسين في جميع هذه الأنشطة. والفئات الخمس هى:

ألف-١-٣ إطار التنمية البشرية المستدامة وبيئتها التمكينية

تشمل هذه الفئة عديداً من المسائل ذات العلاقة المتبادلة التي تتسم بأهمية لجميع مجالات الأولوية للبرنامج الإنمائي. وتدعم هذه الفئة متابعة التوصيات النابعة من المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وتهدف إلى تشجيع التقدم بإطار إنمائي متكامل. وتُقترح مجالات الأنشطة الرئيسية التالية:

ألف-١-٣-١ وضع نهج متعدد التخصصات لمعالجة التنمية المعزّزة للاتساق فيما بين الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ألف-١-٣-٢ وضع مجموعة من مؤشرات الأداء والمؤشرات القطاعية للحالات المختلفة لقياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة التي محورها الناس والمراعية للفروق بين الجنسين؛

ألف-١-٣-٣ تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية عن طريق تعزيز وضع أطر قانونية وتنظيمية تستهدف تيسير عملياتها، والتقدم باستراتيجيات للنهج القائمة على المشاركة، وإنشاء الشبكات، وتوفير الدعم المؤسسي؛

ألف-١-٣-٤ تيسير استعراض التقدم، منذ مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، في تنفيذ مبادئ التنميـــة المستدامة وإدراج استراتيجيات القضاء على الفقر في إدارة الموارد الطبيعية؛ ووضع وتحسين ما يتصل بالموضوع من منهجيات ومبادىء توجيهية؛

ألف-١-٣-٥ تطوير وتوسيع نطاق برنامج شبكات التنمية المستدامة وبدء برنامج جديد للبحوث العملية، ومشاريع ابتكارية، واختبار النهج والتشاركات الجديدة التي ستساعد بلدان البرنامج في الاستفادة من إمكانيات تكنولوجيات المعلومات العامة دعماً للتنمية البشرية المستدامة؛

ألف-١-٣-٦ تشجيع وضع تكنولوجيات ابتكارية وسليمة بيئياً وملائمة دعماً لأهداف التنمية البشرية المستدامة؛

ألف-١-٣-٧ إعداد سبل وأدوات تطوير القدرات، وتوثيق أفضل الممارسات في تطوير القدرات للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين والحكم السليم.

باء-١-٣ القضاء على الفقر وسبل الرزق الدائمة

تهدف هذه الفئة إلى دعم تنفيذ ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة، فيما يتصل بالقضاء على الفقر وتعزيز سبل الرزق الدائمة. ومن المتوقع أن يكون

للبرنامج أثر إيجابي على قدرة البلدان على إعداد وصياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية وقطاعية للقضاء على الفقر. وتـُقترح مجالات الأنشطة الرئيسية التالية:

باء-١-٣-١ تعجيل وضع أطر وسياسات واعية للفقر في مجال الاقتصاد الكلي من خلال البحث والدعوة في أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستويات معيشة الفقراء. وسيجرى الاضطلاع بالعمل بالتشارك مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية. وسيدخل البرنامج أيضاً في تشاركات استراتيجية مع عدد مختار من منظمات المجتمع المدني لمواجهة التحديات الناشئة عن ازدياد العولمة؛

باء-١-٣-٢ تعزيز المنهجيات المحسّنة لقياس ورصد الفقر من خلال مؤشرات للفقر ذات صلة بالسياسة العامة، وإيجاد أدوات للدراسة الاستقصائية أكثر فعالية من حيث التكاليف، والاطلاع العام بشكل أوسع على بيانات وتحليلات الفقر. وسيجري الاضطلاع بالعمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية؛

باء-١-٣-٣ سيقوم البرنامج، بالتشارك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية وعدد مختار من المؤسسات البحثية، بتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية - كالصناديق الاجتماعية وشبكات السلامة - بهدف تحسين أثرها في القضاء على الفقر، وخصوصاً تأنث الفقر. وسيجري أيضاً دعم عدد مختار من المبادرات التي تتناول الفقر في الريف والحضر. وسيقدم البرنامج كذلك الدعم إلى البلدان فيما يتعلق بمسائل السياسة والإدارة الصحية المتعلقة بالفقر، بما في ذلك البحوث في مجال الصحـــة؛

باء-١-٣-٤ تعزيز استراتيجيات تطوير القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وسبل الرزق الدائمة ذات الإمكانيات الكبيرة لتحسين الدخول الأولية للفقراء. وسيكون التركيز على تشجيع التمويل وتنظيم المشاريع على نطاق ضيق، مع تركيز خاص على المساواة بين الجنسين، من خلال تحالفات مع الممارسين الرواد والمانحين، وفي سياق المبادرات القائمة، مثل الفريق الاستشاري لمساعدة أفقر الناس، وعلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيقوم البرنامج بالمثل بتقييم واختبار الاستراتيجيات والنهج الجديدة لسبل الرزق عملاً على تطوير خبرة البرمجة في هذا الميدان؛

باء-١-٣-٥ سيقوم البرنامج الإنمائي، بالتشارك مع عدد مختار من المؤسسات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاء آخرين في التنمية، بدعم بناء القدرات وكذلك البحوث الاجتماعية والاقتصادية المناسبة وصولاً إلى زيادة فهم العلاقات المتبادلة بين وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية، والممارسات المطلوبة لوجود استجابات فعالة ودائمة وعريضة القاعدة من جانب الحكومات والمجتمع المدني.

جيم-١-٣ البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة

تهدف هذه الفئة إلى معاونة البرنامج الإنمائي في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بشأن إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، وفي تعزيز الإدارة المستدامة للطاقة. ومن المتوقع أن يكون للبرنامج أثر إيجابي على قدرة البلدان على تصور وتنفيذ برانج إنمائية مستدامة بيئياً. وتُقترح مجالات الأنشطة الرئيسية التالية:

جيم-١-٣-١ زيادة القدرة، على الصعيد الوطني، على وضع وتنفيذ برامج للإدارة المستدامة للطاقة والبيئة والموارد الطبيعية من خلال إنشاء شبكات للموارد، والتدريب والمنح الدارسية، والريادة وبرامج التبادل، وتعزيز شبكة مستشاري التنمية المستدامة، واختبار النهج الجديدة والتنمية الاستراتيجية في مجالات جديدة؛

جيم-١-٣-٢ وضع نهج ابتكارية شاملة للجنسين لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة. وسيجري التركيز على بناء القدرات والتنمية الاستراتيجية، وكذلك على بيان أفضل الممارسات عن طريق نهج شبكي. وهناك مكوّن ثانٍ يرمي إلى إعادة تعزيز العلاقة مع الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية؛

جيم-١-٣-٣ دعم الجهود الوطنية وتقاسم أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة للمياه، مع اعتبار المياه العذبة والبيئتين الساحلية والبحرية سلسلة متواصلة من حيث الإدارة. وتشمل الأنشطة بناء القدارت؛ ودعم التشارك العالمي في المياه؛ وتعزيز إدارة المياه في مناطق الأراضي الجافة؛ ودعم مبادرة استراتيجية جديدة لإدارة المحيطات والمناطق الساحلية؛

جيم-١-٣-٤ دعم الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية في مجال وضع وتنفيذ برامج وطنية للغابات تضع حداً لتدمير الغابات وتكفل الاستخدام المستدام لموارد الغابات، وذلك أساساً من خلال برنامج استيعاب الغابات واتفاقات التشارك في الغابات. وسيقدم الدعم كذلك إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات؛

جيم-١-٣-٥ إعادة توجيه نهج الطاقة التقليدية صوب الطاقة المستدامة، بحيث تصبح خدمات الطاقة أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيقوم البرنامج، بشكل أكثر تحديداً، بمساعدة المكاتب القطرية في تطبيق مفاهيم الطاقة المستدامة، أي تعزيز التكنولوجيات وكذلك الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛ وإنشاء تشاركات عالمية للطاقة المستدامة؛ ومواصلة التعاون مع البنك الدولي في مجال الطاقة المستدامة من خلال برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة؛

جيم-١-٣-٦ تعزيز قاعدة المعلومات التي تتخذ على أساسها القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال إعداد تقارير فنية، وعقد سلسلة من المؤتمرات والحلقات الدراسية بشأن الفقر ومسائل الجنسين

والبيئة، وكذلك دعم تقرير الموارد العالمية. وهناك مكوّن آخر يتعلق بوضع برنامج عن اقتصادات البيئة ومؤشرات للتنمية المستدامة لاستخدامها على المستوى القطرى.

دال-١-٣ النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين

تسعى هذه الفئة إلى بناء القدرات في مجال التنفيذ الفعال لولاية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن المتوقع أن ينشىء البرنامج تشاركات أفضل مع المرأة ويطور القدرة على العمل بانتظام على إدراج مسائل الجنسين في البرامج الإنمائية والأطر القانونية وأطر السياسة العامة. وتُقترح مجالات الأنشطة الرئيسية التالية:

دال-١-٣-١ بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجال القيام بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالجنسين وإعداد أطر قانونية وأطر للسياسة العامة تراعي مسائل الجنسين كل المراعاة. وسيقوم مكوّن ثانٍ للبرنامج بوضع مؤشرات لمسائل الجنسين في مجال الاقتصاد الكلي والفقر تستخدم لإدراج التحليلات المتعلقة بمسائل الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر؛

دال-١-٣-٢ تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع وتصميم ورصد برامج تندرج فيها مسائل الجنسين، وتركز على بلدان مختارة للتجريب. وسيعمل البرنامج كذلك على تعزيز شبكات البحث والتعلم في مسائل الجنسين لزيادة الحصول على المعرفة والخبرة ولتبادل أفضل الممارسات. وستوضع الأنشطة بالتعاون مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات؛

دال-١-٣-٣ توفير الدعم لنظام المنسقين المقيمين للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وسيجري التركيز على تعزيز المرأة في عمليات صنع القرار وزيادة حصولها على الموارد الاقتصادية.

هاء-١-٣ إدارة التنمية وأسلوب الحكم

تهدف هذه الفئة إلى الإسهام في تطوير القدرات الوطنية في مجال الحكم السليم دعماً لمجالات التركيز الأربعة للبرنامج الإنمائي. ومن المتوقع أن يكون للبرنامج آثار إيجابية على تصميم ونشر نظم حكم سليمة للقضاء على الفقر، وعلى تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي ووضوح رؤيته في مجال الحكم من أجل التنمية التي محورها الناس. وتُقترح مجالات الأنشطة الرئيسية التالية:

هاء-١-٣-١ العمل، بالتشارك مع منظمات من قبيل الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على وضع واختبار وتعميم نهج محددة للبلدان في مجال تعزيز قدرات الهيئات التنفيذية والبرلمانات والهيئات القضائية فيما يتصل بأسلوب الحكم السليم. والعمل، علاوة على ذلك، على تقديم المساعدة إلى البلدان في تصميم وتنفيذ برامج للحكم في مجال القضاء على الفقر؛

هاء-١-٣-٢ دعم المشاريع الوطنية التي تركز على تعزيز اللامركزية والحكم المحلي. والعمل، استناداً إلى هذه الخبرة، على وضع أدوات ونهج لتعزيز القدرات في مجال لامركزية التخطيط والموارد والتنفيذ، ودراسة العلاقة بين جوانب اللامركزية والقضاء على الفقر. وسيجري الاضطلاع بالأنشطة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الصحة العالمية والجامعات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وشبكات المنظمات غير الحكومية؛

هاء-١-٣-٣ العمل، في مجال الإدارة والمساءلة بالقطاع العام، على وضع واختبار نهج ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية، ولا سيما إدارة الديون والتجارة، وزيادة شفافية وفعالية الإدارة والمساءلة في مجال المعونات، وإصلاح الخدمة المدنية، بما في ذلك مشاركة الجنسين. والعمل، اقتراناً بما سبق، على توفير الدعم للمشاريع القطرية لإدارة القطاع العام، دعماً للاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر. وسيكون من الشركاء الطبيعيين مؤتمر الأمم المتدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية؛

هاء-١-٣-٤ التركيز على الإدارة الحضرية وتوثيق ونشر المعرفة في مجال المسائل الحاسمة المرتبطة بالبيئة ومسائل الجنسين ونقل واستخدام الطاقة والفقر وأسلوب الحكم في المناطق الحضرية، بما يفضي إلى خطط عمل واستثمارات في أنحاء المدن. وسيكون الشريكان الرئيسيان في هذه الأنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية.

خامساً - الترتيبات الإدارية

١٩ - يقتصر البرنامج العالمي الآن على خمس فئات للبرامج في مقابل أكثر من أربعين فئة في الدورة الخامسة. وقد وُضعت للبرنامج مبادىء توجيهية تشغيلية تنشىء آليات موحدة لوضع البرامج ورصدها وتقييمها وتمويلها.

٢٠ - الموافقة على البرامج - سيوضع برنامج شامل لكل فئة. وستكون هذه الآلية بمثابة أداة تنظيمية لإيجاد تعاون وتكامل فيما بين الأنشطة البرنامجية المحددة ومع الأهداف العامة للبرنامج العالمي. وستوضع وثائق المشاريع في إطار كل برنامج شامل رئيسي. وسيقدم كل مشروع لاستعراضه فنياً وإجازته إلى اجتماع لمكتب اللجنة الاستشارية للمشاريع يعقده مكتب السياسات ودعم البرامج ويحضره ممثلون للمكاتب الإقليمية وغيرها من وحدات البرنامج الإنمائي.

٢١ - وقد أكد المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٥/٩٥، الحاجة إلى تعزيز الصلات بين البرامج الوطنية للبرنامج الإنمائي والبرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية ذات الصلة، وذلك لتحسين تأثير جميع هذه البرامج. وسيُكفل التناسق بين جميع البرامج منذ البداية عن طريق التخطيط السنوي المشترك للعمل مع المكاتب الإقليمية والصلة المباشرة بخطة العمل المشتركة. ويضاف إلى ذلك أنه سيجرى الاضطلاع بتصميم ووضع

وإقرار اقتراحات البرنامج العالمي بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية من خلال فرق العمل المشتركة بين المكاتب، ومراكز التنسيق التابعة للمكاتب، والموظفين الموجودين في الخارج.

٢٢ - ولن يكون هناك تمويل للأنشطة التنفيذية على المستوى الميداني. ولن تكون هناك تدخلات منطلقة من البلدان إلا استجابة لطلب المكاتب الإقليمية لدعم الأنشطة الإنمائية البرنامجية ولإجراء اختبار رائد للنهج والمنهجيات الجديدة التي ستجيزها المكاتب الإقليمية.

٢٣ - التنفيذ/الرصد - سيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أساساً تنفيذ إطار التعاون العالمي. وسيضم التنفيذ طائفة واسعة من الشركاء، منهم الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وستبذل جهود خاصة لإيجاد تشاركات استراتيجية وشبكات للموارد مع المؤسسات ومعاهد البحوث والخبراء والأكاديميين من أجل توسيع فرص الحصول على الخبرة والمعرفة والأفكار الجديدة والموارد اللازمة لأغراض البرمجة.

٢٤ - وستبذل جهود متضافرة لتحسين الرصد الفني لأنشطة البرنامج العالمي. وسيُنشأ نظام للمعلومات الإدارية للبرنامج العالمي، مرتبط بنظام المعلومات المالية والإدارية، لرصد ومراقبة جميع البرامج العالمية للتأكد من وجود توافق منتظم مع الأهداف العامة ومراقبة الجودة.

٢٥ - التقييم/تقدير الأثر - أكدت جميع التقييمات ضرورة الأخذ بإجراءات منهجية لتقدير الأثر وتحديد المعايير المرجعية ومعايير النجاح التي يمكن في ضوئها تقدير التقدم صوب تحقيق أهداف المشاريع. ولذلك سيجرى بقدر الإمكان قياس جميع اقتراحات المشاريع والبرامج التي يدعمها البرنامج العالمي في ضوء مؤشرات. على أنه نظراً إلى عدم وجود مؤشرات في بعض المجالات، سيكون من الأهداف الأساسية للبرنامج إيجاد هذه المؤشرات والمعايير المرجعية.

٢٦ - ويخضع البرنامج العالمي أيضاً لترتيبات التقييم المحددة لجميع ترتيبات البرمجة اللاحقة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وسيقوم مديرو الشعب بتقديم تقارير مرحلية سنوية عن كل فئة إلى مدير مكتب السياسات ودعم البرامج. وفي السنة الثالثة سيجرى الاضطلاع بتقييم مستقل لكل فئة كجزء من التقييم العام للبرنامج العالمي، استناداً إلى مؤشرات الأثر القابلة للقياس المحددة في وثائق البرامج. وفي هذا الوقت سيقدم تقرير مرحلي عن البرنامج العالمي إلى لجنة مراقبة إدارة البرنامج. وسيقدم التقرير والتوصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩. وسيتاح تقرير كامل عن تقييم البرنامج العالمي للمجلس التنفيذي في شكل ورقة غرفة اجتماع في الدورة ذاتها.

سادساً - الترتيبات المالية

٢٧ - تقرر، اتساقاً مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٥ الذي طلب فيه المجلس إلى مدير البرنامج "اتخاذ تدابير لتعزيز المساءلة والمسؤولية"، أن يضطلع مكتب الشؤون المالية والإدارية بمسؤولية إدارة ومراقبة مهام

تمويل البرامج في مكتب السياسات ودعم البرامج وجميع صناديقه وصناديقه الاستئمانية، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، على أن تكون المسؤولية أمام مدير شعبة الشؤون المالية مباشرة.

٢٨ - ومن مجموع الموارد البالغ ١٢٦ مليون دولار، المقدر أن تكون متوافرة تحت البند ٣-١ للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، رصد ٣ ملايين دولار لدعم مكتب تقرير التنمية البشرية، ورصد ٩ ملايين دولار للطوارىء التي يتولى أمرها مدير البرنامج. وسيوزع الرصيد الباقي على فئات البرنامج الخمس بما يتفق والأولويات الرئيسية للبرنامج الإنمائي وتوجيهات التمويل الاستراتيجي الصادرة عن الإدارة العليا.

٢٩ - وكان مكتب السياسات ودعم البرامج يتولى في الماضي إدارة موارده الأساسية إلى حد كبير. وفي الدورة الخامسة، أدار المكتب التكاليف المتقاسمة والصناديق الاستئمانية التي بلغت قرابة ١٥٢ مليون دولار و ١٢٨ مليون دولار على التوالي. وسيتواصل بذل جهود منسقة لتعبئة مزيد من الموارد، باستخدام البرنامج العالمي كحفاز. وستحدد أهداف تعبئة الموارد لكل فئة من فئات البرنامج مع صياغة فرادى الاقتراحات.

٣٠ - وبالإضافة إلى الموارد الأساسية والموارد الخارجة عن الميزانية، يدير مكتب السياسات ودعم البرامج أيضا عدداً من المشاريع والمرافق الطويلة الأجل، ومنها مرفق البيئة العالمي، وبروتوكول مونتريال، والقدرات في القرن الحادي والعشرين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتمويل مستقل يبلغ ٨٥٠ مليون دولار في الدورة الخامسة. وسيجري تحديد بعض أنشطة البرنامج العالمي بالاشتراك مع هذه المرافق التي يمكن الاستفادة من مواردها وخبرتها.

٣١ - وبالإضافة إلى ما سبق، وكما حدث في الماضي، ستجرى تغطية مبالغ كبيرة من تمويل الأنشطة التي يديرها مكتب السياسات ودعم البرامج أو يشرع في تنفيذها من موارد التمويل المتعلقة برصد الموارد المستهدفة من الأموال الأساسية، أو تمويلها من الموارد الإقليمية، بما يتمشى مع أولويات البرامج القطرية والإقليمية.

سابعاً - إجراءات المجلس التنفيذي

٣٢ - قد يود المجلس التنفيذي الموافقة على إطار التعاون العالمي هذا.

- - - - -